جامعة سوهاج

كلية التربية

المجلة التربوية

أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية "دراسة تحليلية نقدية"

إعداد

أ.د/ أحمد حسين الصغير

أستاذ أصول التربية ورئيس القسم السابق

كلية التربية – جامعة سوهاج

تاريخ الاستلام : ١ أغسطس ٢٠٢١م – تاريخ القبول : ١٠ أغسطس ٢٠٢١م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

مستخلص :

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية على قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، حيث إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ونقد التصنيفات العالمية للجامعات، وتضمن البحث إطار نظري يشرح التنافسية بين الجامعات ونشأة وأهمية التصنيفات العالمية للجامعات، وتحليل أشهر أربعة تصنيفات عالمية للجامعات وهي تصنيف شنغهاي الصيني، وتصنيف تايمز البريطاني، وتصنيف ويبومتركس الأسباني، وتصنيف كيو إس البريطاني، ومن خلال الإطار النظري والدراسات السابقة توصل الباحث إلى أهم الأسباب التي أدت إلى تدني ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، أهمها تحيز التصنيفات العالمية للجامعات إلى اللغة الإنجليزية، وكذلك للدوريات والمجلات العلمية المحكمة البريطانية والأمريكية والصادرة باللغة الإنجليزية، كما أن التصنيفات العالمية للجامعات تلبي حاجات أولياء الأمور والطلاب في الغرب حيث تساعدهم على إختيار الجامعات المتميزة للدراسة بها، أما إلتحاق الطلاب بالجامعات المصرية يتم عن طريق التنسيق ومجموع الدرجات، وكذلك تدني أوضاع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية لدرجة أن مرتباتهم لا تكفي لسد إحتياجاتهم الأساسية، وكذلك تركز التصنيفات العالمية على البحث العلمي، والجامعات المصرية ليست جامعات بحثية وإنما نشأة للتعليم وجاء البحث العلمي لاحقا، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي تسهم في تحسين ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

الكلمات المفتاحية: التصنيفات العالمية للجامعات – الجامعات المصرية – ترتيب الجامعات على قوائم التصنيف العالمية

The Reasons for the decline of Egyptian Public Universities In International Ranking: "Critical Analytical Study"

Abstract:

The current research aims to reveal the reasons for the low ranking of Egyptian universities on the lists of international rankings of universities. Where the researcher used the descriptive analytical method to study and critique the international rankings of universities, and the research included a theoretical framework that explains the competitiveness between universities and the emergence and importance of the international rankings of universities And an analysis of the four most famous international universities ranking, which are: The Chinese Shanghai Classification, the British Times Classification, the Spanish Webometrics Classification, and the British QS Classification. Through the theoretical framework and previous studies, the researcher reached the most important reasons that led to the decline in the ranking of Egyptian universities in the international classifications of universities, the most important of which is the bias of the international classifications of universities to the English language, As well as for British and American scientific journals, issued in the English language. The international rankings of universities meet the needs of parents and students in the West, as they help them choose distinguished universities to study in. whereas for students' enrollment in Egyptian universities, is done through coordination and total grades, as well as the low conditions of faculty members in Egyptian universities to the extent that their salaries are not sufficient to meet their basic needs. Also the international rankings focus on scientific research, whereas Egyptian universities are not research universities, but rather it was founded for education and scientific research came later. The researcher presented a set of recommendations that contribute to improving the ranking of Egyptian universities in the lists of international university rankings.

key words: international rankings of universities- Egyptian Public Universities-ranking of universities on the lists of international rankings.

مقدمة:

لعل من أهم الإنعكاسات العلمية للثورة الصناعية الرابعة ظهور بيئة تنافسية جديدة بين الجامعات حول العالم، فلم تقف الجامعات عند تحقيق الجودة والتميز بل تعدت ذلك إلى التنافسية، وذلك من خلال تصنيف الجامعات على مستوى العالم وفقا لمجموعة من المعايير والمؤشرات المرتبطة بجودة وتميز ما تقدمه هذه الجامعات سواء في التعليم أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع، حيث ظهرت مؤسسات عالمية تهتم بتصنيف الجامعات حول العالم.

وتنال التصنيفات العالمية للجامعات أهمية بالغة وإهتمام من مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، لكونها تمثل مؤشرا على موقع ومكانة كل جامعة بالنسبة للجامعات الأخرى على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وذلك وفقا للمعايير التي تتبناها هذه التصنيفات، وتسعى الجامعات في مختلف دول العالم لتحقيق المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير لتحسين الآداء التعليمي والتدريسي وتحسين مخرجات التعليم، وإكساب الطلاب المهارات التي تمكنهم من الإجادة في مجالات العمل، وكذلك تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس، وتشجيعهم على المشاركة بفاعلية في البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع، وتشجيعهم على النشر العلمي الدولي، وحصد الجوائز الدولية، والعمل المستمر على الإرتقاء بسمعة الجامعة الأكاديمية وجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب الأجانب للدراسة والتعلم.

وتتعدد التصنيفات العالمية للجامعات وتتبناها مؤسسات متنوعة تعتمد معايير تختلف باختلاف التصنيفات، فمنها ما يركز على مخرجات التعليم ومواصفات الخريج وتلبيته لمتطلبات سوق العمل، ومنها ما يركز على البحث العلمي والنشر الدولي، ومنها ما يركز على حصد الجوائز العالمية لصالح الجامعات، ومنها ما يركز على جودة التعليم والتعلم، ومنها ما يركز على التنوع في أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعة، ومنها ما يركز على موقع الجامعة وما يتضمنه من محتويات، وهذه التصنيفات تعمل على تقييم الجامعات وفقا لهذه المعايير المعتمدة لديها، وهي تهدف إلى مساعدة الجامعات على إتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين الآداء فيها والمشاركة بفاعلية في التنافسية العالمية.

وتعد التصنيفات العالمية للجامعات بمثابة تقييم لكافة أوجه النشاط في الجامعات، حيث تتناول مدى جودة البرامج، ومدى جودة المخرجات، ومدى المشاركة في البحث العلمي

الدولي من حيث الكم والكيف، ومدى جودة أعضاء هيئة التدريس وتنوعهم، ومدى التميز الذي تحرزه الجامعة في مجال خدمة المجتمع، وما تتميز به الجامعة من سمعة أكاديمية مرموقة، وموقع الجامعة ومحتوياته وغيره من من المجالات والأنشطة المهمة في الجامعات، وهي بهذا تكشف عن مكامن القوة وجوانب الضعف في هذه الجامعات، وهذا التقييم يضع الجامعات أمام مسئولياتها ويساعدها على إعادة النظر في المجالات التي تحتاج إلى تحسين، والتعرف على جوانب الضعف فيها والعمل على علاجها، حتى تجد مكانا للتنافس مع باقي جامعات العالم.

وعليه فإن التصنيفات العالمية للجامعات تعطي الجامعة مؤشرا على موقعها بين جامعات العالم وفقا للمعايير التي بنيت عليها هذه التصنيفات، وتسعى الجامعات في كل دول العالم إلى تأمين متطلبات هذه التصنيفات العالمية والتوافق مع معاييرها، حتى تحوز مرتبة متميزة ضمن تصنيف جامعات العالم، ومن ثم الإرتقاء بسمعة الجامعة الأكاديمية، الأمر الذي ينجم عنه إستقطاب مزيد من الطلاب من أنحاء العالم، وتحرص الجامعات المصرية الحكومية على المشاركة في هذه التصنيفات حتى تنال سمعة أكاديمية عالمية مرموقة، وإستقطاب قامات علمية من أعضاء هيئة التدريس المبدعين والمبتكرين، فضلا عن جذب مزيد من الإستثمارات التي تدعم الأنشطة العلمية والبحثية والتعليمية في الجامعة .

مشكلة البحث:

تعد التصنيفات العالمية للجامعات من أبرز المؤشرات التي يمكن الإستدلال بها على جودة الآداء بهذه الجامعات ومدى تطورها، وتسعى معظم الجامعات حول العالم إلى تحسين صورتها وسمعتها الأكاديمية، من خلال الأخذ بمعايير التصنيفات العالمية للجامعات، حيث تعكس هذه التصنيفات واقع الجودة والتميز والميزة التنافسية في مجالات مختلفة بالجامعات، وهذا التميز يضع الجامعة في المكان اللائق بها بين مختلف الجامعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وعليه أصبح الحصول على موقع متميز في التصنيفات العالمية للجامعات هدف ترنو إليه كل الجامعات حول العالم، لأنه أحد الأدلة المهمة على جودة الآداء ورقي السمعة الأكاديمية لهذه الجامعات، وتسعى الجامعات المصرية الحكومية لأخذ ترتيب متقدم في التصنيفات العلمية للجامعات، من خلال الإهتمام بالمؤشرات المعتمدة في هذه التصنيفات،

والمرتبطة بمجال البحث العلمي والتدريس والسمعة الأكاديمية والإبتكار المعرفي وجودة الآداء وتميز أعضاء هيئة التدريس وحصدهم الجوائز والميداليات العالمية ومخرجات العملية التعليمية، ومواقع الجامعات المصرية الحكومية على الإنترنت وغيره من المؤشرت التي تعد ضرورية لحصول الجامعات المصرية الحكومية على ترتيب متقدم في هذه التصنيفات.

وقد كشفت نتائج تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي (THE) لعام ٢٠٢١م دخول جامعتين من الجامعات المصرية الحكومية ضمن أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة على مستوى العالم، وهما جامعة أسوان وجامعة المنصورة، حيث جاءت كلاهما في الترتيب من (٤٠١)إلى (٥٠٠)، وجاءت جامعة قناة السويس في الترتيب من (٥٠١) إلى (٦٠٠)، أما جامعة القاهرة فجاءت في الترتيب من (٦٠١) إلى (٨٠٠)، وجاءت كل من جامعة سوهاج والجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة بنها وجامعة بني سويف في الترتيب من (٨٠١) إلى (١٠٠٠)، بينما لم تدخل ضمن تصنيف الألف جامعة على مستوى العالم كثير من الجامعات المصرية منها جامعة عين شمس وجامعة الأزهر وجامعة الاسكندرية وجامعة أسيوط وجامعة الفيوم وجامعة حلوان وجامعة المنوفية وجامعة بور سعيد وجامعة المنيا وجامعة طنطا وجامعة الزقازيق وجامعة جنوب الوادي وجاءت في الترتيب(+ ١٠٠٠)، الأمر الذي يؤكد خروج معظم الجامعات المصرية من التصنيف العالمي للجامعات وفق نتائج تصنيف التايمز للتعليم العالي لعام ٢٠٢١م (https://www.timeshighereducation.com).

أما نتائج تصنيف QS العالمي للجامعات لعام ٢٠٢١م فقد أظهر أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحتل المرتبة(٤١١) ربعمائة وإحدى عشرة عالميا، أما باقي الجامعات المصرية الحكومية فجاءت خارج تصنيف أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة على مستوى العالم، حيث جاءت جامعة القاهرة في الترتيب من (٥٦١) إلى (٥٧٠)، أما جامعة عين شمس وجامعة الإسكندرية فقد حازتا على ترتيب من (٨٠١) إلى (١٠٠٠)، وكل من جامعة الأزهر والجامعة الألمانية بالقاهرة وجامعة المنصورة وجامعة حلوان وجامعة أسيوط فقد جاءوا في الترتيب (+ ١٠٠٠) أي بعد الألف، وإختفت باقي الجامعات المصرية من التصنيف العالمي للجامعات وفق معايير QS لعام ٢٠٢١م (https://www.topuniversities.com).

كما أشار تصنيف شنغهاي الصيني (ARWU) لعام ٢٠٢١م إلى خروج جميع الجامعات المصرية الحكومية من بين تصنيف أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة على مستوى العالم، حيث حازت جامعة القاهرة على ترتيب (٥٤٦) خمسمائة ستة وأربعون، وجامعة عين شمس على ترتيب (٧٩٧) سبعمائة سبعة وتسعون، وجامعة المنصورة على ترتيب (٩٨٤) تسعمائة أربعة وثمانون، وجامعة الإسكندرية على ترتيب (٩٩٩)تسعمائة تسعة وتسعون، أما كل من جامعة أسيوط وجامعة قناة السويس وجامعة الزقازيق وجامعة الفيوم والجامعة البريطانية بمصر وجامعة طنطا وجامعة حلوان وجامعة بني سويف وجامعة الأزهر وجامعة المنوفية وجامعة المنيا وجامعة سوهاج، فقد حازوا على ترتيب يبدأ من (١١٩٠) ألف مائة وتسعون لجامعة أسيوط وينتهي بترتيب (١٨٨١) ألف ثمانيمائة واحد وثمانون لجامعة سوهاج(https://www.cwur.org/2021-22.php).

وفي نفس السياق السابق جاء تصنيف ويبومتركس حيث أشارت نتائجه لعام ٢٠٢١م إلى خروج جميع الجامعات المصرية الحكومية من تصنيف أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة على مستوى العالم، حيث جاءت جامعة القاهرة في ترتيب (٥٩٩) خمسمائة تسعة وتسعون، وجاءت جامعة الإسكندرية في ترتيب (٧٦٤) سبعمائة وأربعة وستون، وجاءت جامعة المنصورة في ترتيب (٩٥٤) تسعمائة وأربعة وخمسون، بينما جاءت كل من جامعة عين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة أسيوط وجامعة الزقازيق وجامعة بنها وجامعة طنطا وجامعة قناة السويس وجامعة الأزهر وجامعة حلوان وجامعة جنوب الوادي وجامعة أسوان في ترتيب ما بعد الألف ويتراوح من (١١٢٩) ألف مائة تسعة وعشرون لجامعة عين شمس حتى (٢٤٠٠) ألفان وربعمائة لجامعة أسوان (https://www.webometrics.info/en/aw).

الأمر الذي يؤكد تدني ترتيب الجامعات المصرية في كل التصنيفات العالمية للجامعات لعام ٢٠٢١م، ففي كل التصنيفات على إختلاف معاييرها لم تأتي سوى جامعتين وهما جامعة اسوان وجامعة المنصورة ضمن أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة على مستوى العالم، وذلك في أحد التصنيفات العالمية الأربعة وهو تصنيف التايمز البريطاني لعام ٢٠٢١م.

هذه النتائج تشير بوضوح إلى تدني تصنيف الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية للجامعات لعام ٢٠٢١م، كما تشير بوضوح إلى إختلاف ترتيب الجامعات وفقا لإختلاف المعايير التي يتبناها كل تصنيف من التصنيفات العالمية للجامعات، ومن خلال الإطلاع على النتائج المنشورة على المواقع الخاصة بالتصنيفات العالمية للجامعات في السنوات السابقة لعام ٢٠٢١م يتبين أن ترتيب الجامعة الواحدة في نفس التصنيف يختلف من عام إلى آخر، بمعنى أن الدرجات التي تحصل عليها الجامعات في التصنيف ليست متنامية تزداد في كل مرة وفقا للتطورات الحادثة في الجامعات، بحيث تتحرك الجامعة من ترتيب إلى ترتيب أفضل منه، وإنما في عام تدخل الجامعة ضمن جامعات النخبة أي ضمن أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة على مستوى العالم، وفي عام آخر تخرج من التصنيف وربما تحتل مرتبة ما بعد الألف، الأمر الذي جعل الباحث يشعر بضرورة دراسة وتحليل أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية للجامعات.

أسئلة البحث:

١– ما أهم التصنيفات العالمية للجامعات وما معاييرها المعتمدة ؟

٢– ما النقد الموجه لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات ؟

٣– ما أسباب غياب معظم الجامعات المصرية الحكومية عن قوائم التصنيف العالمي للجامعات ؟

أهداف البحث:

يحقق البحث مجموعة من الأهداف هي:

١– التعرف على التصنيفات العالمية للجامعات والمعايير التي يتبناها كل تصنيف.

٢– تقديم تحليل ناقد للتصنيفات العالمية للجامعات .

٣– التعرف على أسباب غياب معظم الجامعات المصرية الحكومية عن قوائم التصنيف العالمي للجامعات.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث الحالي إلى ما يأتي:

١- يكتسب البحث أهميته من أهمية موضوع التصنيفات العالمية للجامعات والتي باتت تشغل بال كل المسئولين عن التعليم الجامعي في مختلف أنحاء العالم.

٢- يقدم البحث نقدا لمعايير تصنيف الجامعات العالمية في ضوء أهداف نشوء التصنيف العالمي للجامعات.

٣- يقدم البحث رؤية تحليلية ناقدة لأسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية،مما يسهم في توضيح حقيقة هذه التصنيفات ومدى مناسبتها للدول الناطقة بالعربية.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لتحقيق أهداف البحث، حيث جمع المعلومات عن أهم المعايير العالمية للجامعات، ووصف وتحليل ونقد هذه المعايير في ضوء واقع الجامعات المصرية الحكومية، وفي ضوء الأهداف الرئيسة التي أدت إلى ظهور هذه التصنيفات.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على دراسة وتحليل أربعة تصنيفات عالمية وهي تصنيف شنغهاي الصيني وتصنيف تايمز البريطاني وتصنيف ويبوماتريكس الأسباني وتصنيف كيو إس QS، كما يعمل البحث على تحليل ونقد معايير هذه التصنيفات، ودراسة وتحليل أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في قوائم التصنيف العالمي للجامعات.

مصطلحات البحث:

التعريف الإجرائي للتصنيف العالمي للجامعات: يعرف التصنيف العالمي للجامعات إجرائيا بأنه: "مجموعة من المعايير المعتمدة من قبل احدى الهيئات أو المراكز العلمية المعنية بشئون الجامعات، والتي يتم تقييم الجامعات وفقا لها، وتعكس في مجملها ترتيب الجامعة مقارنة بغيرها من الجامعات على مستوى العالم".

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (صالح،٢٠٢٠) إلى توضيح دور الجامعات المصرية في مجتمع المعرفة، وعلاقة مجتمع المعرفة بالتصنيفات العالمية للجامعات، وإستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وعرضت معايير التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشراتها، وقدمت توصيات لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في محاور منها المحور الأول ويؤكد على تنمية الموارد البشرية من خلال تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس اللغوية والتقنية والأكاديمية، ومحور البحث العلمي من خلال تشجيع النشر الدولي وبناء مراكز بحثية متخصصة وتشجيع البحوث البينية، ومحورتكنولوجيا المعلومات من خلال تحديث البوابات الإلكترونية للجامعات المصرية، وبناء المحتوى الرقمي للمقررات، وتحويلها إلى مقررات الكترونية تفاعلية.

أما دراسة (محمد،٢٠٢٠) فكانت تهدف إلى تحليل واقع الجامعات المصرية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات من منظور نقدي، وإقتصرت الدراسة على أربعة تصنيفات عالمية وهي تصنيف شنغهاي وتصنيف التايمز وتصنيف ويبومتركس وتصنيف كيو إس، وكشفت الدراسة عن موقع الجامعات المصرية في تلك التصنيفات، وإستخدمت الباحثة أسلوب النقد، وتوصلت إلى أن الجامعات المصرية تحتل مكانة متدنية في كل التصنيفات العالمية موضوع الدراسة، وبررت ذلك بأن التصنيفات العالمية تقارن بين جامعات مختلفة في كل شيء، الأمر الذي يجعل المقارنة غير صحيحة، وأوصت بتحويل الجامعات المصرية إلى وحدات إنتاجية.

وجاءت دراسة (السيد،٢٠١٩) بهدف الكشف عن المتطلبات اللازمة لتطوير الجامعات الأهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وإستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الجامعات الأهلية وفلسفاتها وأهدافها وأهميتها للمجتمع، وتناولت الدراسة معايير التصنيفات العالمية ومؤشراتها، وقدمت الباحثة شرحا لمتطلبات تطوير الجامعات الأهلية في مصر، وذلك من خلال تلبية متطلبات الهيكل التنظسمس ومتطلبات البرامج والمقررات الدراسية، ومتطلبات البحث العلمي وجودة التدريس.

أما دراسة (بدوي ومصطفى،٢٠١٨) فهدفت إلى توظيف مدخل تنافسية التعليم العالي لتطوير واقع مؤسسات التعليم العالي المصري في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، وإستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وإعتمد الباحثان على تحليل التنافسية عموما

وواقع تنافسية مؤسسات التعليم العالي المصري في التصنيفات العالمية للجامعات، وتوصل الباحثان إلى أن الجامعات المصرية تفتقر إلى المقومات الأساسية التي تفي بمعايير التنافسية العالمية، كما أشارت الدراسة إلى توفر فرص متنوعة في الجامعات المصرية يمكن تعزيزها كإطار للتنافسية الدولية.

كما جاءت دراسة (النقيب وآخرون، ٢٠١٨) لتقديم تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية للجامعات، وإستُخدِم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتحليل الإطار الفكري للميزة التنافسية بالجامعات، ومعايير ومؤشرات بعض التصنيفات العالمية للجامعات، وتناولت الدراسة واقع المركز التنافسي للجامعات المصرية في هذه التصنيفات، ثم قدمت الدراسة تصورا مقترحا لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء بعض معايير التصنيفات العالمية للجامعات.

أما دراسة (شعبان،٢٠١٧) فقد هدفت إلى تقديم إجراءات تسهم في تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات، وإستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقامت بوصف وتحليل التصنيفات العالمية للجامعات، وعمدت إلى تحليل واقع ترتيب الجامعات المصرية والسعودية في التصنيفات العالمية للجامعات، وإختتمت الباحثة بتقديم آليات لتحسين العملية التعليمية والقدرات البحثية، فضلا عن توفير الدعم الكاف لتطوير البنية التحتية للجامعات لمواكبة ثورة تكنولوجيا المعلومات، والإستفادة من تجارب الجامعات المتقدمة للوقوف على مؤشرات التميز، وضرورة الإهتمام بجودة التعليم من خلال تطوير الخطط والبرامج الدراسية، والإهتمام بالتنمية المهنية لقيادات الجامعات، والإهتمام بالمواقع الإلكترونية للجامعات، والعمل على جودة محتوى هذه المواقع، فضلا عن تطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية والسعودية.

وجاءت دراسة (اسماعيل، ٢٠١٧) بهدف تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وحدد الباحث مجموعة من المتطلبات التي تمكن الجامعات من إحراز مراكز متقدمة في قوائم التصنيف العالمي للجامعات، وعرض الباحث هذه المتطلبات منها تطوير البنية التحتية للجامعات، وتطوير البرامج والمقررات وبرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير الآداء البحثي وتحسين النشر الدولي، وتطوير البنية التحتية

الرقمية وتحسين مستوى المواقع الإلكتروني، وأكد الباحث على أهمية التمويل، وقدم مقترحا بمجموعة الموارد الإضافية لتمويل الجامعات منها تنمية التمويل الذاتي، وتشجيع الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق الحكومي ومحاربة الفساد في مجال الإنفاق.

أما دراسة (جويلي، ٢٠١٦) فهدفت إلى تقديم خطة عمل لتحقيق التميز في أداء الجامعات المصرية على ضوء تصنيف التايمز و كيو إس الإنجليزي، وإستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل التصنيفات العالمية للجامعات، ثم عرضت الباحثة لواقع الجامعات المصرية من حيث زيادة الطلب على التعليم، والممارسات التقليدية في التعليم الجامعي المصري، فضلا عن التحديات المتنوعة التي تواجه الجامعات المصرية، سواء في البحث العلمي أو التعليم، أو تحديات الثورة العلمية والتكنولوجية، وأوصت الباحثة بضرورة تغيير طرق التعليم التقليدية وتغيير طرق التفكير والسلوك للعاملين بالجامعة، والإهتمام بالبحث العلمي، وضرورة فهم القيم الجامعية المعاصرة المرتبطة بالتميز والتنافسية.

كما هدفت دراسة (ناصف،٢٠١٦) إلى إجراء تحليل مقارن لتصنيف الجامعات عالميا في كل من مصر وتايوان، وإستخدم الباحث المنهج المقارن، حيث عرضت الدراسة أهم أهداف التصنيفات العالمية للجامعات، ودورها في إعادة هيكلة التعليم العالي في كثير من الدول، ودعم التوجه إلى التركيز على البحث العلمي كأهم منتج لجامعات اليوم، وعرضت الدراسة تحليلا لتصنيف شنغهاي وكيو إس، حيث تناولت النشأة والمعايير والمؤشرات، ثم قارنت الدراسة بين خبرتي كل من مصر وتايوان في تطوير سياسة التعليم العالي، وبيان أهم السياسات والإجراءات والمشروعات التي طبقت في كل من الدولتين لتحقيق التطوير.

وهدفت دراسة (البنا، ٢٠١٦) إلى تحليل معايير المواقع الإلكترونية الأكاديمية ووضع تصور مقترح للارتقاء بمستوى جودة محتوى المواقع الإلكترونية الأكاديمية، لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مفهوم وأهمية جودة المواقع الإلكترونية الأكاديمية ومعايير جودتها، وعرض أهم التصنيفات التي تعتمد على المواقع الإلكترونية الجامعية، وطبق الباحث إستبانة من جولتين مستخدما أسلوب دلفي لجمع المعلومات من الخبراء، وكانت العينة من خبراء في مجال التربية وتكنولوجيا التعليم والتخطيط التربوي التكنولوجي، وخبراء في مجال

الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات وتصميم المواقع الإلكترونية، وأخيرا قدم الباحث تصورا مقترحا لجودة محتوى المواقع الإلكترونية الأكاديمية في الجامعات المصرية.

أما دراسة (بضياف، وبراهيمية، وحمودة، ٢٠١٦) فقد هدفت إلى إستشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، وإستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتحليل ثلاثة تصنيفات هي تصنيف شنغهاي و تصنيف التايمز وتصنيف ويبومتركس، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من موقع الجامعات العربية في نهاية الترتيب على قوائم التصنيف العالمي للجامعات، إلا أن التصنيفات العالمية للجامعات، لا تعكس مستوى الجامعات العربية وموقعها الحقيقي من المجالات والأبعاد التي تغطيها المعايير، فلكل تصنيف مزايا وعيوب، وتوصي الدراسة بالتعاون بين الدول العربية في مجال التعليم الجامعي لتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات.

ولقد إستفاد الباحث من الدراسات السابقة في كتابة الإطار النظري، وفي تحليل ونقد أشهر أربعة تصنيفات عالمية للجامعات، كما ساعدت الباحث في تحديد بعض أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات.

الإطار النظري:

مقدمة:

يعد تصنيف الجامعات وما يرتبط به من جودة التعليم الجامعي واحدة من الركائز التي تقاس بها تنافسية الدول، ولكي تكون الجامعة قادرة على صناعة المستقبل والتنافس مع جامعات النخبة ينغي أن تتوفر فيها خصائص متنوعة كالابداع والشفافية والجودة والعمل التعاوني والتنافسية والإنتاج المعرفي والفكري، وعليه أصبحت التصنيفات العالمية أداة مهمة ومؤثرة حيث تساعد على تسويق الجامعات، ورفع سمعتها الأكاديمية على مستوى العالم، الأمر الذي ينعكس على جذب الإستثمارات سواء في شكل تمويل الشركات التي تسعى لتطوير منتجاتها، أو من خلال جذب عدد أكبر ومتنوع من الطلاب على مستوى العالم.

ونظرا لأن التصنيفات العالمية للجامعات أصبحت شائعة الإنتشار وباتت محط إهتمام الجامعات في كل دول العالم، وذلك لأن كل الجامعات في كل دول العالم تعمل جاهدة على إحراز موقع متقدم بين الجامعات على مستوى العالم، بل أصبح حلم كل جامعة أن تدخل نادي جامعات النخبة الذي يضم أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم، والجامعات المصرية

شأنها شأن كل الجامعات في العالم، فهي تعمل جاهدة على توفير متطلبات المعايير المختلفة للتصنيفات العالمية للجامعات، إلا أن الجامعات المصرية الحكومية تقع تحت ضغط المنافسة العالمية من ناحية وإختلاف الظروف والعوامل المجتمعية والثقافية والإقتصادية بينها وبين الجامعات الغربية من ناحية أخرى، كما أن تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات يتطلب تلبية المعايير المختلفة والتي تتضمن مؤشرات متنوعة وبعض هذه المؤشرات تتناسب والبيئة الغربية ولا تتناسب والبيئة العربية.

التنافسية بين الجامعات:

يوصف القرن الحادي والعشرين بأنه قرن التنافسية والتميز والتفرد، حيث يشهد تأكيد غير مسبوف في التاريخ على العلم وتطبيقاته وأبرزها التطبيقات التكنولوجية المتطورة، الأمر الذي زاد من إهتمام كل دول العالم باستيفاء متطلبات تحقيق التنافسية في التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة، وذلك إستنادا إلى أن التعليم هو المنوط باعداد رأس المال البشري وإكسابه المعارف والمهارات التي تسهم في خلق جيل مبتكر ومبدع وقادر على تحقيق التميز وخوض التنافس في كافة المجالات.

وبات مفهوم التنافسية العالمية يشغل حيزا مهما في الأدب التربوي المعاصر، نظرا لما تمثله التنافسية من قدرة الجامعات على صياغة وتطبيق إستراتيجيات تقود إلى تحقيق ربحية عالية بالمقارنة مع المنافسين لها، وقد زاد الإهتمام بالتنافسية الدولية بشكل ملحوظ على مستوى الدول والمنظمات بعد إنتشار كتابات(مايكل بورتر) أستاذ الإدارة الإستراتيجية بجامعة هارفارد حول التنافسية الإستراتيجية، وتركيزه على أن العامل الأكثر أهمية في نجاح أي منظمة أو جامعة يتمثل في الموقف التنافسي لها مع الآخرين.

والتنافسية تعني استثمار الملكات والمواهب والقدرات المبدعة على مستوى الفرد أو المؤسسة أو المجتمع ككل، لإغتنام الفرص المتاحة ومصادر القوة لإكتشاف مجالات تحقيق التميز والتفوق على الآخرين بما يحقق تعميق الإحساس والإدراك الذاتي بالثقة بالنفس والقدرة على تحقيق مستقبل أفضل وإحراز النجاح ، فضلا عن تحقيق القبول للمؤسسة من خلال بناء كيان من الثقة يتراكم ويزداد وينمو، وهو كيان قائم على التأثير والتأثر والصورة الذهنية، وهذا المستقبل يمثل حلم وآمال وطموحات الأفراد والمؤسسات وهو يتولد بصناعة المزايا التنافسية والوصول إلى وضع متقدم بين المنافسين (الخضري، محسن أحمد،٢٠٠٤).

وتعرف التنافسية بأنها قدرة الدولة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، والمحافظة والإستمرار في توسيع وزيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، كما تعرف التنافسية الدولية بأنها القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الدخل الحقيقي للفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وتعرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية التنافسية بأنها الدرجة التي تستطيع بها الدولة في ظل أسواق حرة وعادلة المحافظة على وزيادة الدخول الحقيقية للمواطنين على المدى الطويل(الغزالي،٢٠٠٩).

وتكمن أهمية التنافسية الدولية في مدى قدرة الدول والمنظمات على تعظيم الإستفادة من الفرص التي توفرها الثورة الصناعية الرابعة وإنفتاح الحدود الدولية أمام حركة العمالة والإستثمارات الخارجية، حيث أدت الثورة الصناعية الرابعة وما نجم عنها من تطبيقات تكنولوجية متطورة وكذلك من ثورة إتصالات إلى زيادة حدة التنافسية، وهو تحدي كبير بين الدول والمنظمات في كافة أنحاء العالم، كما حظيت التنافسية الدولية باهتمام كبير منذ تطبيق بنود إتفاقية التجارة العالمية في عام ١٩٨٦م، حيث أصبحت الميزة التنافسية تمثل هدفا استراتيجيا لكل المنظمات وفي القلب منها المنظمات التعليمية التي ترغب في تحقيق الجودة والإستمرار وتجنب الإضمحلال والزوال (الهلالي،٢٠١٩).

وتعرف التنافسية في التعليم الجامعي بأنها قدرة الجامعات على جذب عدد أكبر من الطلاب المحليين والإقليميين والدوليين في كافة الفرق الدراسية بالجامعة، والتنافسية تمثل مجموعة المؤشرات التي تحدد قدرة الجامعة على مواجهة التهديدات والتحديات وتعطيها القدرة على البقاء والإستمرار والنمو، وتحفظها من الزوال، كما تعرف التنافسية بأنها قدرة الجامعة على تلبية رغبات وحاجات المجتمع والزبائن متمثلين في الطلاب وأولياء الأمور، وذلك بتوفير الخدمات المتميزة بشكل أفضل من المنافسين الآخرين، مما يحقق نجاحا مستمرا للجامعة على الصعيد العالمي.

وتواجه الجامعات في كافة دول العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين، تحديات خارجية وداخلية متنوعة، تتمثل في المطالبة المستمرة للجامعات بتحسين الآداء وتحقيق جودة الخدمات التعليمية والتميز، في البحث العلمي، وإستثمار نتائجه لصالح المجتمع، سواء بالشراكة مع المصانع أو الشركات أو حل المشكلات الإجتماعية، فضلا عن إرتفاع مستوى التوقعات من المجتمع في تقديم الجامعات لأدوار تسهم في الإرتقاء بحياة الناس ومستوى

معيشتهم، وأن تقدم للمجتمع مخرجات على مستوى عال من الجودة، وأن تعمل على تخريج جيل منتج للمعارف ويشارك في تحقيق متطلبات المجتمع المستقبلية، الأمر الذي يتطلب من الجامعات العمل المستمر بجودة عالية ودخول مجال التنافس مع الآخرين لتصل إلى مستوى ريادي عالمي(عبد العال،٢٠١٨).

ويعد تحدي الثورة الصناعية الرابعة وما نجم عنها من سوق متغير ومفتوح عالميا، من التحديات التي أزكت روح التنافسية بين الجامعات، حيث بات التنافس على سوق العمل عالميا، ولم يعد يقتصر على العمالة المحلية، وأصبح سوق العمل يتطلب مهارات جديدة تتوافق ومستجدات الثورة الصناعية الرابعة من تطبيقات ومجالات جديدة متنوعة، وهو ما جعل الجامعات في مختلف دول العالم تعمل جاهدة على ملاحقة التغير والتنبؤ بالمستقبل وتلبية متطلباته، لكي تجد لها موطئ قدم في السوق العالمي، وذلك من خلال جودة المخرجات الجامعية المتسلحة بمهارات القرن الحادي والعشرين(عربيات،٢٠١٩).

كما يأتي من بين هذه التحديات أساليب الآداء التقليدية، وأصبح من الضروري أن تتخلص الجامعات من أساليب الآداء التقليدية التي لم تعد تتناسب مع الثورة الصناعية الرابعة، ولابد من تغيير سكان الجامعات إذا أرادت الجامعات أن تتغير وتخطو خطوات حقيقية للأمام، بمعنى أن تتغير الممارسات والآداءات والبرامج والخطط، وأن تنتهج الجامعات نهجا مغايرا لما كان سائدا في الماضي، هذا التجديد والتغيير بهدف الوصول إلى مخرجات تتناسب والأسواق العالمية المتغيرة، وتقديم خدمات متميزة لأبناء المجتمع والمشاركة في صناعة المستقبل وإمتلاك القدرة التنافسية التي تؤهلها للتفوق على الآخرين.

كما أن إستشراف المستقبل والإستعداد له، يعد واحد من التحديات المهمة التي تواجه الجامعات في القرن الحادي والعشرين، إن الإنطلاق للمستقبل وعدم الإنتظار إلى أن يأتي للجامعات، بات ضرورة تتطلب جهدا وعملا متواصلا من الجامعات والقائمين عليها، وأصبح لزاما على الجامعات مواجهة تحدي المستقبل وإستشراف متطلباته والتخطيط للمشاركة في صناعته، الأمر الذي يحتم على الجامعات المصرية الإستعداد للتنافسية الدولية باستحداث البرامج الجديدة، والإهتمام بالبحث العلمي، وبناء شراكات فاعلة مع المصانع والشركات، وتطوير الآداء الذي ينعكس على الخدمات المقدمة، سعيا إلى كسب ثقة العملاء وتحقيق

السمعة الأكاديمية اللائقة بالجامعة، والتي تضعها في المقدمة مقارنة بالآخرين في التنافسية الدولية.

التصنيفات العالمية للجامعات:

نشأة التصنيفات العالمية للجامعات:

تعود البدايات الأولى لتصنيف الجامعات إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظهرت عدة دراسات أوربية عن تقييم الجامعات والحكم على أداء الباحثين فيها من خلال تحديد ما إذا كانت الوراثة أم البيئة هي العامل الرئيس في إنتاج الأفراد العباقرة والمبدعين والمتميزين، وأجريت دراسة بعنوان "من أين نحصل على أفضل رجالنا"، وهدفت الدراسة إلى معرفة أفضل خريجي الجامعات، وركزت على خصائص الشخصيات المتميزة في الجامعات، وخلصت الدراسة إلى تصنيف خاص بالجامعات التي كانت موجودة حينها، مستندا على عدد خريجي الجامعة من الشخصيات المتميزة والمبدعة (محمد ، ٢٠٢٠).

واستمر تصنيف الجامعات يركز على الأشخاص المتميزين من خريجي الجامعات، وكان التصنيف في البداية محليا وكان يتم بناء على مدى كفاءة وتميز الخريجين حتى عام ١٩٥٩م، ومنذ عام ١٩٥٩م حتى عام ٢٠٠٠م ظهرت تصنيفات تركز على سمعة الجامعة مستندة إلى الإستشهادات العلمية، حيث ظهر عام ١٩٩٣م تصنيف صحيفة التايمز، ثم توالى ظهور التصنيفات في الدول الأوربية، وفي عام ٢٠٠٣م ظهر التصنيف الصيني العالمي لشنغهاي ونال أهمية كبيرة في مختلف دول العالم، ثم توالى ظهور التصنيفات الأخرى مثل تصنيف QS وغيره من التصنيفات على مستوى العالم.

أهمية التصنيفات العالمية للجامعات:

تعد التصنيفات العالمية للجامعات من الأهمية بمكان لكل الجامعات في كل دول العالم، حيث تحرص الجامعات وتسعى جاهدة إلى إستيفاء متطلبات معايير هذه التصنيفات، كي تحقق التميز والسمعة الأكاديمية المرموقة، والمكانة التي تليق بها بين الجامعات على مستوى العالم،وذلك من خلال تطوير الآداء في كافة الجوانب الإدارية والتعليمية والبحثية والخدمية، وتحسين مستوى البرامج والأنشطة، وعقد الشراكات التي تخدم المجتمع والجامعة، وغيره مما يحقق الميزات التنافسية للجامعة، وتتضح أهمية التصنيفات العالمية للجامعات في كل مما يأتي (إسماعيل، ٢٠١٥) و (محمد،٢٠٢٠):

١- إبراز هوية الجامعة:

إن مشاركة الجامعات في التصنيف العالمي يعد فرصة لظهور هوية الجامعة، من حيث رؤيتها التي تشير إلى ما ترغب في تحقيقه الجامعة في المستقبل، ورسالتها التي تحدد الغرض من وجود الجامعة، والقيم الحاكمة للجامعة وهي تحدد السياسة التي تتبعها الجامعة مع مختلف القوى والأطراف المستفيدة في المجتمع، فضلا عن عرض الأهداف الإستراتيجية للجامعة، الأمر الذي يجعل الجامعة تعلن عن نفسها بين جامعات العالم.

٢- أهمية تربوية:

يسهم تصنيف الجامعات بدور فاعل في تحسين الآداء في الجامعات، نظرا لأن الجامعات تعمل جاهدة على تلبية معايير التصنيف ومنها جودة التعليم والبحث العلمي، وبناء بيئات تربوية جاذبة ومتعددة الثقافات والإتجاهات نحو التعاون والتنافس بين الجامعات، كما تعمل الجامعات على معرفة جوانب القوة بها وتحسينها، وجوانب الضعف فيها ومعالجتها، فضلا عن العمل بشكل مستمر على خدمة المجتمع وتحسين حياة الناس والتأثير فيهم من خلال رفع كفاءة المخرجات والمساهمة في السوق الإقتصادي والتعليمي بالمجتمع.

٣- نشر ثقافة التنافسية :

أصبح الحصول على مراكز متقدمة في قوائم التصنيف العالمي للجامعات هدفا لمعظم الجامعات في كل دول العالم، حيث إنتشرت ثقافة التنافسية بين الجامعات من خلال ظهور معايير التصنيفات العالمية للجامعة، التي أعتبرت بمثابة تقويم خارجي لآداء الجامعات،الأمر الذي جعل الجامعات تدرس وتحلل معايير التصنيفات العالمية وتعمل على إستيفاء متطلباتها رغبة في تحسين ترتيب الجامعة في قوائم التصنيف العالمي للجامعات.

٤- حضور الجامعة على شبكة الإنترنت:

يعد وجود موقع للجامعة على الإنترنت أحد مقومات الجامعات في القرن الحادي والعشرين، حيث أن الموقع هو البوابة التي تطل منها الجامعة على العالم، ويطل منها العالم على الجامعة، ومن بين التصنيفات العالمية للجامعات تصنيف "ويبومتريكس" مختص بتقييم مواقع الجامعات على الإنترنت، وهو يعتمد مجموعة من المعايير المهمة منها حجم صفحات الموقع وعدد الملفات التي يتضمنها الموقع وأنواعها، والبحوث العلمية المنشورة على الموقع

والروابط الخارجية التي يمكن الرجوع إليها، والإستشهادات بالبحوث المنشورة وعدد البحوث وغيره من المعايير التي تشجع الجامعات على تحقيقها رغبة في إحراز موقع متقدم في قوائم التصنيف العالمية للجامعات.

٥- أهمية إقتصادية:

من أسباب نشأة التصنيفات العالمية للجامعات تحقيق الربحية وجذب إستثمارات متزايدة للجامعات، إن خوض الجامعات معترك التصنيفات العالمية، وإحرازها موقع متقدم في قوائم التصنيف العالمية للجامعات، يحقق الشهرة والسمعة الأكاديمية المرموقة، الأمر الذي يسهم في جذب وإستقطاب مزيد من الطلاب الوافدين، فضلا عن جذب مزيد من الإستثمارات والأموال والحصول على مصادر تمويل جديدة، ومن ثم زيادة قدرة الجامعات على تطوير برامجها البحثية والتعليمية، وتوفر بنود للصرف على متطلبات الجامعة، وهو ما ينعكس على جودة الآداء وتميز المخرجات.

أشهر التصنيفات العالمية للجامعات:

هناك تصنيفات عالمية متنوعة للجامعات، وسوف يقتصر البحث الحالي على أشهر أربعة تصنيفات عالمية حازت على شهرة واسعة على مستوى العالم وهي:

(١) تصنيف شنغهاي الصيني:

يصدر تصنيف شنغهاي الصيني عن معهد التعليم العالي بجامعة جياو تونج شنغهاي بالصين، ويعرف بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية" ARWU " (Academic Ranking of World Universities) وصدر أول تصنيف في شهر يونيو ٢٠٠٣م، وكان الهدف منه معرفة الفجوة بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية المرموقة من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي ويعد تصنيف شنغهاي الأكثر إنتشارا وقبولا في الجامعات، ويستند على فحص (٢٠٠٠) ألفي جامعة، من أصل (١٠٠٠٠) عشرة آلاف جامعة، مسجلة في اليونسكو وتمتلك المقومات الأولية للمنافسة، ومن ثم يتم تصنيف (١٠٠٠) ألف جامعة من أصل (١٠٠٠٠) عشرة آلاف جامعة، ثم تخضع الألف جامعة للمنافسة على مركز من بين أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة، وتنشر نتائج التصنيف في شهر سبتمبر من كل عام.

ويعتمد تصنيف شنغهاي الصيني أربعة معايير رئيسة تشمل بعض المجالات الجامعية وهذه المعايير هي: معيار جودة التعليم ويأخذ وزن نسبي (١٠%)، ومعيار جودة أعضاء هيئة

التدريس ويأخذ وزن نسبي (٤٠%)، ومعيار مخرجات البحث العلمي ويأخذ وزن نسبي (٤٠%)، ومعيار حجم الجامعة ويأخذ وزن نسبي (١٠%)، وفيما يأتي توضيح المؤشرات المرتبطة بهذه المعايير:

جدول رقم (١)

م	المعيار	المؤشر	النسبة
١	جودة التعليم	عدد خريجي الجامعة الحاصلين على جوائز نوبل	١٠%
		عدد خريجي الجامعة الحاصلين على أوسمة وميداليات دولية مشهورة	
٢	جودة أعضاء هيئة التدريس	عدد أعضاء هيئة التدريس الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلدز للرياضيات أو جوائز أخرى مرموقة.	٢٠%
		استشهادات البحوث العلمية المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس التي تقاس بعدد مرات الإقتباس أو الإشارة إلى أبحاث لاحقة citation وعدد بحوث الجامعة الواردة في المراجع العلمية.	٢٠%
٣	مخرجات البحث العلمي	حجم البحوث المنجزة من قبل أعضاء هيئة التدريس الذي يقاس بعدد البحوث المنشورة في مجلات الطبيعة والعلوم وفق آخر خمس سنوات تسبق التصنيف.	٢٠%
		حجم البحوث المنشورة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الإجتماعية والإنسانية خلال السنة التي تسبق التصنيف.	٢٠%
٤	حجم الجامعة	يقاس أداء الجامعة الأكاديمي مقارنة بحجمها أي درجات الجامعة في المعايير الثلاثة السابقة نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية والإنفاق على البحث العلمي.	١٠%

تحليل ونقد تصنيف شنغهاي الصيني:

تصنيف شنغهاي الصيني يتضمن أربعة معايير، المعيار الأول يؤكد على جودة التعليم، ويقيسها من خلال الخريجين الحاصلين على جوائز عالمية مثل جائزة نوبل وجائزة فيلدز في الرياضيات وغيرها، أما المعيار الثاني فيؤكد على جودة أعضاء هيئة التدريس، ويقيس ذلك بعدد الفائزين من أعضاء هيئة التدريس بجائزة نوبل أو جائزة فيلدز للرياضيات، وعدد البحوث المنشورة وعدد الإستشهادات بهذه البحوث، وجاء المعيار الثالث مؤكدا على

مخرجات البحث العلمي ويقيسها من خلال حجم البحوث التي أنجزها أعضاء هيئة التدريس والمنشورة في مجلات الطبيعة والعلوم، وفي دليل النشر للعلوم الإجتماعية والإنسانية، وأخيرا معيار حجم الجامعة ويقاس بأداء الجامعة مقارنة بحجمها.

ويلاحظ على تصنيف شنغهاي الصيني أنه يركز على البحث العلمي ويهمل كثير من الجوانب الأكاديمية الأخرى بالجامعة، حيث يعتمد بدرجة كبيرة على مراجعة الأبحاث والإستشهادات باللغة الإنجليزية وتقاس بوزن نسبي ٦٠% من الدرجة الكلية، وإعتماد اللغة الإنجليزية في التقييم وإهمال اللغات القومية للجامعات المتنافسة يضعف من مصداقية النتائج، وباقي النسبة ٤٠% تعطى للجوائز الدولية وخاصة جوائز نوبل وجائزة فيلدز في الرياضيات، والحصول على هذه الجوائز في حد ذاته قد لا يرجع إلى جودة الأداء في الجامعة، وإنما يرجع لعوامل فردية حيث يتوفر بعض الأفراد المبتكرين والمبدعين في الجامعات بغض النظر عن مستوى الآداء فيها، كما يهمل هذا التصنيف بعض المجالات المهمة في العملية التعليمية كالبرامج وجودة العمليات التدريسية والتقويم ومستوى المخرجات التعليمية، والحوكمة والشراكة المجتمعية، الأمر الذي يقلل من قوة تصنيف شنغهاي الصيني .

(٢) تصنيف تايمز البريطاني:

يعد تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية وكان أول ظهور له في عام ٢٠٠٤م، وكان يصدر مشاركة مع شركة كواكرلي سيموندز (QS)، في شئون التعليم العالي والبحث العلمي حتى عام ٢٠٠٩م، ثم إعتمدت مجلة التايمز منذ عام ٢٠١٠م معايير جديدة للتصنيفات العالمية، وذلك بعد مراجعة مستفيضة لنوعية المعلومات التي تجمعها عن الجامعات العالمية وطرق تقييمها، كما عملت على إضافة مؤشرات آداء واقعية، وطرق تحليل أكثر تطورا وعمقافي تحليل المعلومات.

ويعتمد تصنيف التايمز البريطاني خمسة معايير رئيسة تشمل عدة مجالات جامعية هي: معيار التعليم الجامعي والبيئة المحيطة ويأخذ نسبة ٣٠%، ومعيار البحث العلمي ويأخذ نسبة ٣٠%، ومعيار تأثير البحث العلمي ويأخذ ٣٠%، ومعيار المردود المادي من الصناعة ويأخذ ٢.٥%، ومعيار الحضور الدولي للجامعة ويأخذ ٧.٥%، ولكل معيار مجموعة من المؤشرات التي يجب تحقيقها في الجامعة حتى تحوز على ترتيب متقدم في تصنيف التايمز

العالمي للجامعات، وفيما يأتي توضيح المؤشرات المرتبطة بهذه المعايير (حوالة والمتولي، ٢٠١٤):

جدول رقم (٢)

م	المعيار	المؤشر	النسبة
١	التعليم الجامعي والبيئة المحيطة	- رأي الخبراء ولجنة التقييم في عملية التدريس - حساب نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس - نسبة شهادات الدكتوراه إلى البكالوريوس - دخل الجامعة مقارنة بأعضاء هيئة التدريس	٣٠%
٢	البحث العلمي	- سمعة الجامع ومدى تميز بحوثها من خلال إستطلاعات الراي. - إنتاجية البحوث بالجامعة (كما وكيفا) - العائد المادي للبحوث العلمية.	٣٠%
٣	تأثير البحث العلمي	- تأثير الجامعة في نشر المعرفة من خلال الإقتباسات - تأثير النشر الدولي في قواعد البيانات"ويب تومسن رويترز"	٣٠%
٤	المردود المادي للصناعة	- الإبتكارات والإختراعات التي تقدمها الجامعة للصناعة. - دخل الجامعة من البحوث العلمية .	٢.٥%
٥	الحضور الدولي للجامعة	- نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى المحليين. - نسبة الطلبة الأجانب إلى الطلبة المحليين. - المنشورات البحثية التي حصلت جوائز ومكافآت دولية.	٧.٥%

تحليل ونقد تصنيف تايمز البريطاني:

يتضمن تصنيف التايمز البريطاني خمسة معايير، أحدها يركز على التدريس ونسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة بوزن نسبي ٣٠%، وإثنان منها يركزان على البحث العلمي بوزن نسبي ٦٠%، ومعيار عن المردود المادي للجامعة من خلال الإبتكارات ومردود البحوث العلمية، ومعيار الحضور الدولي للجامعة من خلال مؤشر تنوع أعضاء هيئة التدريس، والنشر الدولي، الأمر الذي يؤكد أن البحث العلمي في تصنيف التايمز مازال يحتل مكانة كبيرة تزيد عن ٦٠%، كما يعتمد هذا التصنيف اللغة الإنجليزية في تقييم الجامعات، وعليه فإن تصنيف التايمز يركز على البحث العلمي من ناحية، وجودة التعليم من ناحية أخرى، ويهمل العديد من مقومات التعليم الجامعي الأخرى.

وعليه يمكن القول أن تصنيف التايمز البريطاني بالرغم من أهميته إلا أن إعتماده اللغة الإنجليزية في تقييم الجامعات، يجعل كثير من الجامعات تفقد نقاط كثيرة سواء في

البحث العلمي أو في جودة التعليم لأن الكثير منها يصدر ويمارس باللغات القومية للدول الموجودة بها الجامعات، كما يهمل هذا التصنيف الوظيفة الإجتماعية للجامعات، فضلا عن عدم وضوح طرق جمع المعلومات وكيفية الحكم على جودة التعليم لعدم وضوح مفهوم الجودة ذاته، إعتماد التصنيف بشكل كبير على البحث العلمي، يخرج كثير من الجامعات عن المهام الرئيسة التي وجدت من أجلها كالتعليم والتثقيف وخدمة المجتمع وغيره من المجالات المهمة في الجامعات.

(٣) تصنيف ويبومتركس الأسباني:

تعد شبكة الإنترنت من أهم مصادر المعلومات في القرن الحادي والعشرين، وباتت من أهم مصادر التعرف على واقع الجامعات على مستوى العالم، فالجامعة التي تريد أن تعلن عن نفسها من حيث الآداء والإنجازات والسمعة والمكانة الأكاديمية، فلابد أن تعرف نفسها على شبكة الإنترنت من خلال تطوير موقع يلتزم بالمعايير الدولية، لذلك فإن بعض الجامعات لا تعتمد على طاقم الجامعة المتخصص في مجال التكنولوجيا وتصميم المواقع، وإنما تستعين بشركات لتطوير وبناء الموقع الذي يلتزم بالمعايير الدولية المعروفة، بحيث يكون هذا الموقع بمثابة تسويق لإنجازات وآداءات الجامعة للجمهور، وهو من أحد المؤشرات المهمة في تصنيف الجامعات(عصاصة والجيزاوي وغانم،٢٠١٥).

ويعد تصنيف ويبومتركس الأسباني متخصص في تقييم الجامعات من خلال مواقع الجامعات على الإنترنت، وقد بدأ في عام ٢٠٠٤ بتصنيف ٦٠٠٠ جامعة، زادت إلى ٢٥٠٠٠ جامعة في عام ٢٠١٥م، ويقوم على هذا التصنيف مجموعة من المتخصصين في بيانات الشبكة الدولية، ويعتمد هذا التصنيف على قياس آداء الجامعات بناء على المواقع الإلكترونية لهذه الجامعات، والحصول على ترتيب متقدم في هذا التصنيف يتطلب اعادة النظر في محتوى موقع الجامعة على الإنترنت، حتى تتناسب محتويات الموقع مع المكانة العلمية للجامعة، ويتضمن تصنيف ويبومتركس أربعة معايير رئيسة هي مشاهدة موقع الجامعة (٥٠%)، حجم موقع الجامعة (٢٠%)، والملفات الثرية على الموقع (١٥%)، والنشر العلمي بالموقع (١٥%)، وفيما يأتي توضيح المؤشرات المرتبطة بهذه المعايير(عيداروس،٢٠١٥) و (إسماعيل، ٢٠١٥):

جدول رقم (٣)

م	المعيار	المؤشر	النسبة
١	مشاهدة موقع الجامعة	يعبر عن العدد الكلي للروابط الخارجية التي تشير لموقع الجامعة، وذلك من خلال عدد مرات الرجوع لهذه الروابط .	٥٠%
٢	حجم موقع الجامعة	العدد الإجمالي لصفحات الويب المستضافة في النطاق الإلكتروني الرئيسي للجامعة، سواء صفحات ثابته أو متحركة، وترصد من خلال محركات البحث – Google Yahoo	٢٠%
٣	الملفات الثرية على الموقع	قياس مشاركة الجامعة بالملفات الثرية في المكتبة الإلكترونية وذلك بحساب ملفات محددة (ppt – Doc – Pdf- Ps) من خلال محرك البحث Google ثم دمج ومعايرة النتائج لكل الملفات.	١٥%
٤	النشر العلمي بالموقع	يقاس بعدد الأوراق العلمية المنشورة في مجلات علمية مرموقة، وكذلك الإستشهادات العلمية لكل تخصص أكاديمي بالجامعة.	١٥%

تحليل ونقد تصنيف ويبومتركس:

يعد تصنيف ويبومتركس من التصنيفات المتفردة بتقييم الجامعات من خلال مواقع الجامعات على الإنترنت، وهو يتضمن مجموعة من المعايير المتوازنة، كما أنه أعطى أوزان نسبية للمعايير مناسبة إلى حد كبير، حيث أعطى أعلى وزن نسبي لعدد مرات الرجوع لروابط الجامعة الخارجية، إلا أن هذا التصنيف بالرغم من الجهد المبذول في المعايير إلا أنه مازال يعاني من بعض جوانب الضعف وذلك لأنه يعتمد على تقييم الجامعات من خلال مواقعها على الإنترنت، بالرغم من أن مواقع الجامعات لا تتضمن كل إنجازات الجامعات، كما أن هذا التصنيف يعتمد كم المعلومات على المواقع، في حين أن كم المعلومات ليس بالضرورة أن يكون متميز ويتصف بالجودة، فالتصنيف لا يراعي أصالة المادة العلمية المنشورة.

(٤) تصنيف كيو إس QS البريطاني:

يصدر تصنيف (QS) شركة كواكواريلي سيموندز (Quacquarelli Symondos) ، وهو من أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، حيث يتم إصدار تقرير سنوي يصف أكثر من (٣٠) ثلاثون ألف جامعة حول العالم، ثم تصدر ترتيب أفضل (٥٠٠) خمسمائة جامعة على مستوى العالم مرتبة تنازليا، وفق معايير معتمدة من قبل شركة (QS)، وفيما يأتي توضيح المؤشرات المرتبطة بهذه المعايير (عصاصة والجيزاوي وغانم،٢٠١٥):

جدول رقم (٤)

م	المعيار	المؤشر	النسبة
١	السمعة الأكاديمية	تقاس من خلال إستطلاع رأي الأساتذة والأكاديميين حول العالم عن رأيهم بالجامعات التي تنجز أفضل الأبحاث في مجالهم، ويتم التواصل مع الأساتذة من خلال قوائم بريدية وإستبانات تتم الإجابة عليها، وتنشر شركة QS التوزيع الجغرافي والمسميات الوظيفية للمشاركين.	%٤٠
٢	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب	حيث يتم تحديد نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة الملتحقين بالجامعة.	%٢٠
٣	الأبحاث المنشورة والإستشهادات	تستعين QS بشركة متخصصة لتجميع كافة المرات التي ذكرت فيها أبحاث كل جامعة كمراجع في أبحاث أخرى، حيث أن الإستعانة ببحث معين كمرجع دليل على أهمية وتميز البحث.	%٢٠
٤	جودة المخرجات	تقاس من خلال تطبيق استطلاع رأي جهات العمل التي يعمل بها خريجو الجامعة، والتأكد من مدى جودة أداء الخريجين في هذه الجهات.	%١٠
٥	نسبة الطلاب الأجانب	تحديد عدد الطلاب الأجانب الذين يجدون أماكن لهم في الجامعات حول العالم، وهو دليل على جودة الأداء في الجامعة.	%٥
٦	نسبة الأساتذة الأجانب	تحديد نسبة الأساتذة الأجانب الذين يعملون في الجامعات حول العالم.	%٥

تحليل ونقد تصنيف كيو إس QS البريطاني:

يعد تصنيف (QS) أحد التصنيفات العالمية المهمة التي تصدر تصنيفها سنويا، وهي تعتمد ستة معايير رئيسة منها السمعة الأكاديمية بنسبة (٤٠%) ونسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بنسبة (٢٠%)، ومعدل النشر العلمي والإستشهادات بنسبة (٢٠%)، وجودة المخرجات بنسبة (١٠%)، ونسبة الطلاب الأجانب بنسبة (٥%)، ونسبة الأساتذة الأجانب بنسبة (٥%)، وهذا التصنيف فيه قدر كبير من التوازن، إلا أنه أعطى السمعة الأكاديمية نسبة كبيرة (٤٠%) وهي قائمة على الإستبانات وإستطلاعات الرأي التي تطبق على خبراء من مختلف دول العالم وهم ليس بالضرورة أن تكون لديهم الخبرة الكافية عن جميع جامعات العالم، وهو أمر يحتاج إلى إعادة نظر، كما أن قياس جودة المخرجات وهي تعبر عن جودة التعليم إعتمدت علىمؤشرات كمية وأهملت المؤشرات النوعية، فضلا عن قياس جودة التدريس من خلال نسبة أعضاء هيئة التدريس والطلاب الأجانب، حيث إعتبر ذلك

مؤشر لجودة التدريس وهو غير كاف، أما البحث العلمي فيحوز على نسبة (٢٠%) وهي نسبة قليلة مقارنة بكل التصنيفات الأخرى.

وعموما يرى بعض النقاد أن التصنيفات العالمية للجامعات هي نوع من المرض الشائع الذي يصيب الجامعات والدول، حيث يجعلها في حالة من الهوس بتحقيق إنجازات قصيرة المدى وغالبا غير ذات صلة وغير حقيقية، وتتمثل هذه الإنجازات في تحقيق مراكز متقدمةعلى قوائم التصنيف العالمية، وفي بعض الأحيان تهمل الجودة الحقيقية للبحث والتعليم، وهناك من يشبه هذه التصنيفات بالفقاعات الهوائية أو الفقاعات المالية من حيث المراكز في هذا التصنيف والتي يمكن تحسينها بصورة شكلية في ظل غياب تحقيق تقدم فعلي في الجودة(ماريا وآخرون، ٢٠١٥).

كما أن سيطرت اللغة الإنجليزية على لغة النشر الدولي، وعلى تقييم الجامعات المتنافسة على مستوى العالم، وكذلك إختيار مجموعة من المجلات العلمية الدولية بعينها دون غيرها وهي إما مجلات أمريكية او مجلات بريطانية، يوضح التفوق الكبير للجامعات الأمريكية والأوربية ووجودهم على قمة قوائم التصنيف العالمي للجامعات، في حين تأتي الجامعات الأخرى وخاصة التي تنشر معظم بحوثها باللغة القومية في مرتبة متأخرة على قوائم التصنيف العالمية للجامعات، كما تهمل جميع التصنيفات العالمية للجامعات الحوكمة وهي أحد مقومات التعليم الجامعي ولها أهمية كبيرة في جودة الآداء الجامعي.

أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية للجامعات:

مما سبق يتبين أن جامعة أو إثنين على الأكثر من كل الجامعات المصرية تدخل في تصنيف (٥٠٠) خمسمائة جامعة الأولى على مستوى العالم، ولا يكون ذلك مستمرا وإنما قد يحدث في سنة ويختفي في سنة أخرى، والثابت هو إختفاء معظم الجامعات المصرية الحكومية من الحصول على أي ترتيب ضمن تصنيف (١٠٠٠) الألف جامعة الأولى على مستوى العالم في جميع التصنيفات، ومن خلال العرض السابق لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات، وما توصلت إليه الدراسات السابقة والإطار النظري للبحث يمكن إيجاز أهم أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية للجامعات فيما يأتي:

١– تعد نشأة التصنيفات العالمية للجامعات نشأة غربية تلبية لحاجات هذه المجتمعات إلى المقارنة بين الجامعات لإختيار الأفضل منها، ولحاجة الجامعات نفسها لجذب أكبر عدد

من الطلاب سواء من داخل هذه المجتمعات أو من خارجها، حيث يختار أولياء الأمور والطلاب الجامعات المتميزة، كما أن الشركات والمؤسسات الإقتصادية تفاضل بين الخريجين إستنادا إلى سمعة الجامعات التي تخرجوا منها، أما الجامعات المصرية الحكومية فلا يتوفر فيها هذا الإختيار وإنما يتم إلحاق الطلاب بالكليات من خلال مكتب التنسيق، ومجموع الدرجات في الثانوية العامة، كما أنه لا فرق بين جامعة وأخرى في التوظيف والعمل، الأمر الذي يؤكد أن التصنيفات العالمية للجامعات تتناسب والثقافة الغربية والتنوع في الجامعات، وأن الإعتراف بقوة الشهادات مرتبط بقوة الجامعات، وهو غير موجود في المجتمع المصري، مما يجعل أحد أهم أسباب دخول الجامعات التنافسية العالمية غير متوفر في السياسة التعليمية وسياسة التوظيف أو العمل في المجتمع المصري، وتشير دراسة (محمد، ٢٠٢٠) إلى أن مشاركة الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، تمثل شعارات لا تصب بشكل حقيقي في إصلاح واقع التعليم الجامعي المصري.

٢- تدني أوضاع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية الحكومية، حيث يعاني أعضاء هيئة التدريس إنخفاضا في مرتباتهم لدرجة أنها لا تكفيهم لتوفير إحتياجاتهم الأساسية والمهنية، ولا شك أن تدني أوضاع الهيئة التدريسية يؤثر على أداء المهام الأكاديمية والمهام البحثية، ويدفع البعض منهم إلى الهجرة أو البحث عن عمل في جامعات أخرى خارج المجتمع المصري، الأمر الذي يجعل البيئة الجامعية بيئة طاردة وغير مشجعة للكفاءات من أعضاء هيئة التدريس، مما يؤثر على مستوى الجامعات المصرية بشكل عام.

٣- تشير دراسة (محمد، ٢٠٢٠) إلى أن السبب في تدني ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات هو أن هذه التصنيفات تعتمد على تصنيف ومقارنة جامعات مختلفة في كل شيء، في المدخلات والعمليات والمخرجات والثقافات والموارد المادية والمالية والبشرية، وساعات العمل والمؤهلات ونسب أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، وهي مقارنة ظالمة للجامعات المصرية محدودة الموارد وخاصة المادية والمالية منها، الأمر الذي يجعلها غالبا تخرج من تصنيف أول خمسمائة جامعة في كل التصنيفات على مستوى العالم.

٤– ضعف جودة التعليم الجامعي المصري، حيث تشير دراسة (أحمد وتهامي،٢٠١٢) إلى أن التعليم الجامعي المصري يعاني من إنخفاض الجودة سواء على مستوى المدخلات أو العمليات أو المخرجات، حيث يغلب الطابع النمطي على الجامعات فتتشابه الكليات المتناظرة من حيث الأقسام والبرامج والمقررات، فضلا عن تزايد الطلب الإجتماعي على التعليم الجامعي مما أدى إلى ضعف إرتباط الطلاب بالأساتذة، وعدم كفاية الإمكانات البشرية والمادية اللازمة، وكذلك تزايد نسبة خريجي التخصصات الإنسانية عن التخصصات الطبيعية والتطبيقية، وإعتماد الجامعات على التمويل الحكومي بإعتباره المصدر الرئيس للتمويل، وتقادم النظم وبرامج التعليم، وغياب الآليات الحقيقية لمراجعة وتقييم برامج وطرائق وإدارات الجامعات الحكومية المصرية.

٥– نشأة الجامعات المصرية للتعليم في المقام الأول، فهي لم تكن جامعات بحثية وإنما مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع جاءت لاحقا، الأمر الذي يؤكد أن الجامعات المصرية لا تستثمر كل وقتها في البحث العلمي على غرار الجامعات البحثية في العالم، ولكن تضطلع الجامعات المصرية بوظيفة التعليم والبحث العلمي والتدريس، كما أن كثير من البحوث في الجامعات المصرية تصدر باللغة العربية، وكثير من البحوث تنشر محليا بالرغم من تميزها، الأمر الذي ظهر معه نقص في النشر الدولي والإستشهادات بالبحوث المنشورة في الكليات النظريةبالجامعات المصرية، لا لسبب ضعف هذه البحوث، وإنما لأنها منشورة محليا وباللغة العربية، وهو سبب جوهري وحقيقي لعدم حصول الجامعات المصرية الحكومية على ترتيب متقدم في التصنيفات العالمية للجامعات، الأمر الذي يتطلب ضرورة تشكيل لجان في كل الكليات ولجان مركزية في الجامعات لتقييم أفضل البحوث وترشيحها للترجمة والنشر في مجلات دولية، حتى لا يهضم حق الجامعات المصرية في مجال البحث العلمي وخاصة أنه في كل التصنيفات تقريبا يحوز على وزن نسبي يصل إلى ٦٠%.

٦– الدوريات والمجلات العلمية المحكمة التي تصدرها الجامعات المصرية الحكومية مازالت تعاني من الكثير من المشكلات منها التمويل ومعايير النشر التي تدقق في جودة البحوث والدراسات المنشورة، وإنخفاض مستوى معامل التأثر الخاص بهذه الدوريات والمجلات، وضعف هذه الدوريات والمجلات المحكمة مقارنة بالمجلات الدولية، الأمر الذي جعل

القائمين على شئون الجامعات المصرية يعقدون الورش والدورات للتدريب على النشر الدولي بدلا من تحسين جودة هذه المجلات العلمية والإرتقاء بها إلى مستوى العالمية، الأمر الذي أضعف من حظوظ الجامعات المصرية في الحصول على ترتيب متقدم في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

توصيات:

لمواجهة تحديات الجامعات المصرية الحكومية المعاصرة، وتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات، يوصي الباحث بما يأتي:

١- ضرورة توفير بنية تحتية إلكترونية قوية وإدخال الإنترنت إلىحرم الجامعات المصرية وإتاحته بالمجان لأعضاء هيئة التدريس والطلاب.

٢- العمل على تطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية، وتشجيع النشر الدولي، وتطوير معايير الدوريات والمجلات العلمية المحكمة ليصبح لها معامل تأثير مرتفع.

٣- إتخاذ إجراءات لإنشاء مراكز للترجمة بكل جامعة، وتكوين لجان متخصصة لمراجعة البحوث المتميزة المنشورة سابقا باللغة العربية، وإعادة ترجمتها ونشرها في أفضل المجلات الدولية المناسبة للتخصص.

٤- تطوير ودعم المعامل والمراكز البحثية بالجامعات المصرية، وتزويدها بالأجهزة والمعدات والإمكانات المطلوبة والمناسبة للمعايير العالمية.

٥- مراجعة نسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والعمل على زيادة أعضاء هيئة التدريس بحيث تتفق النسب بينهم وبين الطلاب مع النسب العالمية.

٦- مراجعة البوابات الإلكترونية للجامعات المصرية على الإنترنت، والوصول بها إلى المعايير الدولية في إنشاء وتنظيم المواقع الإلكترونية وما تتضمنه من محتويات بحثية وتعليمية وروابط وغيره.

٧- تجديد البرامج بالجامعات المصرية بحيث تتفق ومتطلبات المستقبل، وبناء المقررات الإلكترونية التفاعلية لتتناسب والتقنيات المعاصرة وتطبيقاتها في الجامعات.

٨- نشر ثقافة الجودة والتنافسية في الجامعات المصرية، ودراسة وتحليل معايير التصنيفات العالمية للجامعات، والعمل على إستيفاء متطلباتها تدريجيا وبشكل عملي وحقيقي في واقع الجامعات.

٩- وضع خطط تدريجية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، والبدء بالتصنيفات المناسبة لواقع الجامعات المصرية.

١٠- ضرورة أن تعمل الجامعات المصرية على ملاحقة التغير والتنبؤ بالمستقبل وتلبية متطلباته، لكي تجد لها موطئ قدم في السوق العالمي، وذلك من خلال جودة المخرجات الجامعية المتسلحة بمهارات القرن الحادي والعشرين.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، سهام يس، وتهامي، جمعة سعيد (٢٠١٢). دراسة تقويمية لواقع ترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد ١٩، عدد ٨١، المركز العربي للتعليم والتنمية، ١٦٥–٢٨٤.

اسماعيل، طلعت حسيني(٢٠١٧).تعبئة موارد مالية اضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. مجلة دراسات تربوية ونفسية. كلية التربية ، جامعة الزقازيق، عدد ٩٥، ١–١٢٠.

اسماعيل، علي عبد ربه حسين (٢٠١٥). دراسة تحليلية لمعايير النصنيفات العالمية للجامعات وإمكانية تحقيقها في جامعة المنصورة. مجلة كلية التربية، عدد ٦٠، جامعة طنطا، كلية التربية، ٢٠٣–٢٥٨.

بدوي، محمد فوزي أحمد، ومصطفى، عماد نجم عبد الحكيم(٢٠١٨). تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري: مدخلا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيف نخبة الجامعات العالمية. المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، عدد ٥٣. ٣٢٧–٤١٢.

بضياف عبد المالك، وبراهيمية، أمال، وحمودة، نصيرة(٢٠١٦). إستشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية، المؤتمر الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. ٢٥٥–٢٦٤.

البنا، أحمد عبد الله الصغير(٢٠١٦). جودة محتوى المواقع الإلكترونية الأكاديمية مدخل لتحسين التصنيف العالمي للجامعات المصرية. مجلة كلية التربية ، جامعة بنها، مجلد ٢٧، عدد ١٠٥، ١٨٣–٢٥٢.

جويلي، مها عبد الباقي(٢٠١٦). تميز الجامعات المصرية على ضوء تصنيف التايمز وكيو إس الإنجليزي. مجلة كلية التربية، جامعة بور سعيد، عدد ٢٥، ٢٤٦–٢٦٩.

حوالة، سهير محمد و المتولي، سارة عبد المولى (٢٠١٤). معايير التصنيفات العالمية للجامعات دراسة تحليلية نقدية. مجلة العلوم التربوية. الجزء الثاني، العدد الرابع. ٦٤٩–٦٦٦.

الخضري، محسن أحمد (٢٠٠٤). صناعة المزايا التنافسية منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الإقتصادي المعاصر، القاهرة: مجموعة النيل العربية.٢٣–٢٦.

السيد، بسمة مجدي محمو(٢٠١٩). متطلبات تطوير الجامعات الأهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، جزء ٤، عدد ١٠٧، ١٨٤–٢٠٩.

شعبان، أماني عبد القادر محمد(٢٠١٧). آليات تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات"الجامعات المصرية والسعودية نموذجا". مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد ٢٤، عدد ١٠٩. ١١–٩٤.

صالح، أماني وحيد جرجس(٢٠٢٠). الجامعات المصرية في إطار مجتمع المعرفة وتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مجلد ٣، عدد ٢، ٣١١–٣٦٠.

عبد العال، نجلاء عبد التواب(٢٠١٨). دور رأس المال الإجتماعي في تحقيق إستدامة الميزة التنافسية للجامعات: دراسة لآراء أعضاء هيئة التدريس بجامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، مجلد ٣٣، عدد٣، جامعة المنوفية، كلية التربية، ١٣٨–٢٠٧.

عربيات، عمر غالب محمد(٢٠١٩). أثر الإقتصاد المعرفي على الميزة التنافسية: دراسة حالة على العاملين في الصيدليات في مدينة السلط، مجلة المثقال للعلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد ٥ عدد خاص، جامعة العلوم الاسلامية العالمية. ٦٨١–٦٩٤.

عصاصة، غازي محمد راتب والجيزاوي، ناصر خميس وغانم، محمد محمدي(٢٠١٥). تأثير البوابات الالكترونية والنشر الدولي على ترتيب جامعة بنها في التصنيفات العالمية. المؤتمر العلمي الأول للمكتبات بجامعة بنها "تحديات المكتبات الجامعية في الألفية الثالثة" .

عيداروس، أحمد نجم الدين (٢٠١٥). آليات الشراكة الدولية ودورها في تحسين مستويات التصنيفات العالمية. مجلة كلية التربية ببنها، عدد ١٠٤، جزء ٢. ٤٠.

الغزالي، عيسى محمد(٢٠٠٩). سياسات تطوير القدرة التنافسية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية. السنة الثامن، عدد ٨٣ ، ١–٢٠.

ماريا، يودكيفيتش وآخرون (٢٠١٥). التصنيف العالمي للجامعات هل هو ألعاب أولمبية للتعليم العالي، مستقبليات، مجلد ٤٥، عدد ٤، مركز مطبوعات اليونسكو، ٦١١–٦٢٥.

محمد، سحر محمد علي (٢٠٢٠). دراسة نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية. المجلد ١٤، الإصدار السادس، ٧٠٣–٧٧٣.

ناصف، محمد أحمد حسن(٢٠١٦). تصنيف الجامعات عالميا في كل من جمهورية مصر العربية وتايوان: دراسةمقارنة. مجلة التربية المقارنة الدولية. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. السنة ٢، العدد ٤، ١٢٥–٢٦٣.

النقيب، مروة ممدوح عبد الله وآخرون(٢٠١٨). تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية. مجلة كلية التربية، جامعة بور سعيد، عدد ٢٤، ٨٢٢–٨٥٤.

الهلالي، الهلالي الشربيني(٢٠١٩). التنافسية الدولية وحتمية تطبيقها في مؤسسات التعليم: قراءة تحليلية لمحور التعليم في تقرير التنافسية الدولية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧م. مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد ٢٦،عدد ١١٧، المركز العربي للتعليم والتنمية، ١٥–٤٦.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

https://www.timeshighereducation.com , August , 10, 2021, time 9 pm.
https://www.topuniversities.com , August , 10, 2021, time 10 pm.
https://www.cwur.org/2021-22.php , August , 1١, 2021, time,9 pm.
https://www.webometrics.info/en/aw, August , 1١, 2021, time,10 pm.